الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.3

Distr.: General

21 February 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أولهاي . . . . . (جيبوتي)

المحتويات

تنظيم الأعمال

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-22358

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

تنظيم الأعمال: (A/C.2/54/1؛ A/C.2/54/L.1 و A/C.2/54/L.1/Add.1/Rev.l)

١ - الرئيس أشار إلى اقتراح بإدخال تغيير على برنامج العمل (A/C.2/54/L.1). يتمثل في تخصيص صبيحة يوم الأربعاء ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر، بناء على طلب صندوق النقد الدولي، لفريق الأمم المتحدة المعني بدراسة النظام المالي، وتنهي اللجنة النظر في البند ١٠٥ من جدول الأعمال بعد الظهر. وفي حالة عدم إبداء اعتراض، سيعتبر أن اللجنة توافق على هذا التغيير.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - **السيد ديزاي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال انه من المهم في نهاية هذا القرن وختام الألفية الفارطة القيام قبل كل شيء باستعراض ما حصل بالنسبة للتنمية في العالم. ومما يلاحظ فعلا، عند النظر في تطور الاقتصاد العالمي منذ سنتين، أن التنمية قد تقهقرت تقهقرا واضحا، من ذلك أن معدل نمو الإنتاج العالمي قد استقر في حدود ٢ في المائة دون أمل تحسين هذه النسبة في الأجل القصير تحسينا ملحوظا. وقد أصاب هذا التباطؤ بوجه خاص البلدان النامية التي انخفض معدل نموها بأكثر من النصف منذ ١٩٩٧، حيث نزل من ٥ في المائة إلى ٢ في المائة في عام ١٩٩٨؛ وإذا ما استثنينا الصين والهند وهما البلدان اللذان احتفاظا بنموهما فإن الصورة ستكون مفزعة أكثر حيث أن ١٨ بلدا شهد في عام ١٩٩٧ نموا سلبيا وارتفع هذا العدد في عام ١٩٩٨ إلى ٤٠ بلدا. وهذا يعني من حيث عدد السكان أن ١,٢ بليون نسمة يعيشون حاليا في بلدان تشهد نموا سلبيا، مقابل ١٤٠ مليون نسمة فقط في عام ١٩٩٦.

٤ - وهذه الأرقام تبين بشكل واضح أن البلدان النامية عانت من انخفاض النمو أكثر من غيرها. ويؤكد ذلك قلة التبادلات: فقد نما حجم التبادلات الدولية في الفترة ١٩٩١ إلى ١٩٩٧ بنسبة ٧,٥ في المائة ولم يزد في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ عن ٣ في المائة. ولأول مرة منذ ١٩٩١، انخفضت إيرادات البلدان النامية بالدولار المتأتية من التصدير نتيجة أساسا للإنخفاض الكبير في أسعار المنتجات النفطية وغير النفطية الأساسية. ومست هذه الظاهرة بوجه خاص البلدان التي تنتج مواد أولية ومنها أقل البلدان نموا ولا سيما في افريقيا. وانخفضت لأول مرة منذ نهاية الحرب، حصة المنتجات الأساسية في التجارة الدولية، من حيث القيمة، إلى أقل من ٢٠ في المائة.

٥ - وفيما يخص التدفقات المالية، يلاحظ أن صافي التحويلات المالية التي قامت بها البلدان النامية كانت في حدود ١٥ بليونا من الدولارات. وتدخل عدة عوامل في هذا الحساب. وإذا كان من الممكن الترحيب من ناحية، بارتفاع المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بالقدر الذي كان يخشى منه، فانه يجب في المقابل الاهتمام بانخفاض القروض الخاصة غير الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي انخفض في عام ١٩٩٨ بما يعادل النصف بالنسبة لعام ١٩٩٧، وكذلك بحجم الموارد الضخمة المخصصة لخدمة الديون.

٦ - وتبين هذه المجموعة من الأرقام، خلافا لما كان يتوقع أن حالة الاقتصاد العالمي أكثر استقرارا مما كانت في عام ١٩٩٨، وان البلدان النامية هي التي دفعت ثمن الاضطرابات الحديثة. وقد تضمنت دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم عدة سيناريوهات في هذا السياق. ونظرت بوجه خاص في مشكلة أسعار الأصول التي بلغت مستوى استثنائيا والتي تستدعي بالتالي اتخاذ تدابير تصحيحية. وحاولت الدراسة تقييم الكيفية التي سيؤثر بها مثل هذا التصحيح في ثقة المستهلكين والمنتجين، والسياسات النقدية (من خلال تقييد الائتمان ورفع نسب الفائدة) ومعدل النمو العالمي.

٧ - وأضاف يقول إن هناك عاملا آخر يجب أن يؤخذ في الاعتبار وهو اعتماد الاقتصاد العالمي على البلدان الصناعية ولاسيما الولايات المتحدة. ويعزى عدم حدوث ركود أساسا إلى نمو في الولايات المتحدة قليل الآثار التضخمية وهي ظاهرة تشكل بدورها عامل مخاطرة. وينبغي القيام بإقامة توازن جديد بين جميع البلدان الصناعية بما فيها اليابان التي بدأت تظهر فيها بوادر الانتعاش.

٨ - ولا ينبغي الاعتقاد انه يكفي في هذه المرحلة تكييف ظروف الاقتصاد العالمي الكلي. هناك مشكلة أكثر عمقا يجب التصدي لها وهي مشكلة إدارة الاقتصاد العالمي. ومن الواضح منذ البداية، نظرا لمجموع الآثار السلبية التي ألحقتها الأزمة بالبلدان النامية منذ سنتين، أن النظام الاقتصادي الساري سريع في حماية الأغنياء لكنه بطيئ جدا في التحفز لمساعدة الفقراء. بيد انه عندما وضعت آلية التعاون المتعددة الأطراف منذ ٥٠ سنة خلت، لم يكن الهدف هو إنشاء دولة إصلاح عام لفائدة البلدان الغنية. فقد كان الهدف هو ضمان وفرة العمالة للجميع والحيلولة دون تجدد التجارب القاسية التي حدثت في الثلاثينات. ولهذا يجب التساؤل ليس بشأن الوسائل التي تجعل التكامل والاعتماد المتبادل مرتبطين بعولمة أقل عرضة للصدمات فحسب، ولكن أيضا بشأن الوسائل التي تجعلها أكثر انصافا ودواما. ولا يعني الأمر أيضا التشكيك في رغبة الانفتاح التي ميَّزت العهد الحديث، بل إيجاد حل وسط بين الاكتفاء الذاتي والتكامل وبين الاقتصاد الموجة والحرية الاقتصادية.

٩ - ومضى يقول انه ينبغي معالجة عدة مشاكل من هذه الزاوية. ومن ذلك انه ينبغي قبل كل شيء التصدي لمسائل مختلفة تتعلق بإدارة الاقتصاد العالمي الكلي: استحداث تنسيق أكثر فعالية، ومراقبة أفضل للتدفقات المالية الدولية، وترتيبات لمواجهة الأزمات بصورة سريعة، ووضع حد لنظام إنقاذ القطاع الخاص بسهولة كبيرة من المخاطر التي تنتج عن عدم التزامه بالحيطة.

١٠ - ثانيا، ينبغي لصانعي القرار، على المستويين العالمي والوطني، أن يهتموا بأسواق الأصول وأسواق السلع والخدمات على حد سواء وأن يتوقعوا تدابير تصحيحية كلما ارتفعت أسعار الأصول بصورة ليس لها ما يبررها، ثالثا، لا ينبغي للسياسات المالية أن تهتم بمشاكل عدم الاستقرار فحسب، ولكن أيضا بالأثر الذي يمكن أن تحدثه عمليات الادخار والاستثمار على الاقتصادات، وأي الدور الذي يمكن أن تلعبه المالية لصالح التنمية ولاسيما من خلال مؤسسات جديدة وصكوك جديدة. رابعا، ينبغي، على الرغم من النمو الحاد في التدفقات المتأتية من القطاع الخاص واتجاه الاقتصادات نحو الخصخصة، وينبغي إعادة تأكيد فائدة الموارد العامة سواء على المستوى الوطني أو المستوى العالمي، من أجل بلوغ الأهداف الجماعية. وقد جرى في السنوات الأخيرة الدفاع بصورة

منتظمة عن مبدأ التزام الصرامة في مجال الميزانية والمطالبة في الوقت نفسه بتخفيض الضرائب وتحسين الخدمات العامة. وقد حان الوقت للاعتراف بأن تخفيض بعض الأهداف العامة غير ممكن بدون الموارد العامة أو، على الصعيد العالمي، بدون المساعدة الإنمائية الرسمية. وبما أن تدفق رؤوس الأموال الخاصة قد ارتفع جدا فلا بد من الحفاظ على تدفق الموارد بشروط غير تجارية من أجل تخفيض فوارق التنمية بين البلدان ومواجهة المشاكل الصحية والبيئية العالمية وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وينبغي إثارة جميع هذه المسائل في إطار المناقشة المقبلة بشأن تمويل التنمية.

١١ - خامسا، إذا كان تكامل الأسواق المالية قد يسّر العولمة تيسيرا كبيرا، فقد حان الوقت للاعتراف بأن التجارة هي أقوى محرك للتنمية والتقارب بين البلدان. ويدل التاريخ على أن أكثر الفترات ازدهارا هي تلك التي شهدت توسعا اقتصاديا قويا. ومن هنا تظهر أهمية المسائل المرتبطة بالوصول إلى الأسواق، وبتطبيق قرارات جولة أوروغواي ومواصلة تحرير التبادلات. وفي هذا الصدد، ينبغي للمناقشات التي ستجري في مدينة سياتل أثناء المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وفي بانكوك أثناء الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن تؤكد من جديد الحاجة إلى استمرار معاملة البلدان النامية معاملة تفاضلية والحفاظ في الوقت نفسه على الاستقلال الذاتي لكل بلد في غياب وجود نموذج وحيد للسلوك الذي يجب اتباعه.

١٢ - ولا بد من التذكير بوجه خاص أن النمو في حد ذاته ليس هو المهم بل المهم هو نوعية ذلك النمو ولهذا أعطيت الأولوية للقضاء على الفقر. فإن حوالي ٢٥ في المائة من سكان العالم يعيشون حاليا بأقل من دولار واحد في اليوم. ويعاني حوالي ثلاثة بلايين من العمال من نقص العمالة و ١٤٠ إلى ١٥٠ مليون من البطالة. وهذا يوضح أن النمو وحده لا يحل جميع المشاكل وانه ينبغي معالجة المسائل من أمثال تقاسم العمالة وضرورة العمالة المستدامة. وهناك موضوع آخر يثير الانشغال وهو العواقب الضخمة التي آثارتها في السنوات الأخيرة الكوارث الطبيعية والظواهر من أمثال ظاهرة "النينيو" والتي تحملنا على أن نسأل أنفسنا عما يميل، في نماذجنا الإنمائية، إلى الإسهام في زيادة ضعف البلدان أمام الكوارث الطبيعية.

١٣ - وأخيرا، ينبغي في الوقت الذي تقوم فيه الهيئات المتخصصة بمناقشة جميع المواضيع التقنية ذات الشأن، من المالية إلى المساواة بين الجنسين، ومن التجارة إلى حقوق الإنسان أو البيئة، الحفاظ على رؤيا شاملة للمشاكل وإدماج مختلف العناصر في نهج متكامل. فهناك على سبيل المثال تناقض بين منح الأولوية للقضاء على الفقر وفي الوقت نفسه، رفض اتخاذ التدابير المواتية التي تمنح البلدان الفقيرة شروطا تفضيلية في مجال التجارة مثل وصول منتجاتها إلى أسواق التصدير معفية من الرسوم الجمركية. وتملك اللجنة الثانية التي تبحث مسألة العولمة منذ زمن طويل جميع الأدوات اللازمة لكي تستخلص من هذه المناقشات الاتجاهات التي يجب اتباعها في المستقبل.

١٤ - **السيد انسانالي** (غيانا): قال متحدثا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه يتفق مع السيد ديزاي أن اللجنة يتعين عليها في دورتها الأخيرة للقرن العشرين، أن تجري إحصاء للخبرة التي اجتمعت لها في مجال

التنمية خلال العقود الأخيرة وأن تدرس الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تحافظ على قدرتها في دعم التنمية وتعزيزها في سياق العولمة المتسارعة.

١٥ - وأردف يقول أن شكوكا حادة أحاطت بالاقتصاد العالمي الذي هزته أزمة مالية في عام ١٩٩٨. واليوم، على الرغم من استتباب الهدوء إلى حد ما فقد خلّفت الأزمة عواقب مقلقة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. فقد تعرضت خطوات التقدم المتواضع الذي حققته البلدان النامية في فترة حديثة لانتكاس خطير. وفي هذه السنة الثالثة من عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر ما زال الفقر والبطالة يجتاحان العالم النامي. وعلى الرغم من بعض بوادر الانتعاش في بعض البلدان التي مستها الأزمة، فإن العواقب بالنسبة للمستقبل غير واضحة. ولهذا ينبغي بحث هذه التطورات واستخلاص دروس منها من أجل وضع سياسات المستقبل.

١٦ - وقد أنشا الأثر المتغير للعولمة تفاوتات عميقة على المستوى العالمي والاقليمي والوطني. فإذا كانت العولمة قد أفادت بشكل واضح الاقتصادات القوية فإنها ساعدت أيضا على استبعاد الدول الأضعف من الاقتصاد العالمي، وإعاقة مواصلة تنميتها. وتجد الكثير من البلدان النامية ولاسيما أقل البلدان نموا وأصغر الاقتصادات صعوبات جمة في الاندماج في الاقتصاد العالمي. وعرّضت العولمة بفتح أنابيب التجارة والمالية بشكل واسع هذه البلدان لقوى خارجية جبارة. وأسهمت في تفاقم الفقر والبؤس الاجتماعي وذلك بسبب اعتماد البلدان النامية بوجه خاص على الزراعة الأحادية لتوفير الغذاء لسكانها. وأخيرا، فإن الفجوة الموجودة بين الأغنياء والفقراء في بلد أو أكثر أو ضمن المجتمعات ما انفكت تتسع ليس من وجهة النظر الاقتصادية فحسب ولكن أيضا من حيث المعارف والتكنولوجيات؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة فادحة في التفاوتات الناشئة عن النظام الحالي.

١٧ - وقررت مجموعة الـ ٧٧ والصين أن العولمة تمثل اليوم تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. وإذا لم تجري إعادة توجيهها لخدمة الجميع، فلن يستفيد منها في النهاية أحد. ولهذا يجب أن يُعاد التشكيل في هذه العملية وفقا للمحاور الأربعة الكبرى التالية: توسيع القاعدة الديمقراطية لاتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى العالمي؛ وتوحيد التفكير بشأن التجارة، والمالية، والتنمية الذي تضطلع به المؤسسات الدولية؛ وإصلاح النظام المالي الدولي والقيام بعمل فعال ضد تهميش البلدان النامية.

١٨ - وإذا كان المراد هو التحكم في عملية العولمة لصالح أهداف التنمية، فيلزم دون أي شك القيام بعمل متعدد الأطراف. بيد أن المجتمع الدولي لم يبد أنه في مستوى مواجهة التحدي: على الرغم من توافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في التسعينات، كانت جهود التعاون الدولي من أجل التنمية متواضعة في السنوات الأخيرة، كما يشهد على ذلك الانخفاض الذي لم يسبق له نظير في نسب المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد دعا رئيس البنك الدولي نتيجة لهذه الحالة إلى وضع نموذج جديد للتنمية ونظام مالي دولي جديد.

١٩ - وأردف يقول أن وضع نموذج جديد للتنمية لا بد له من تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية ومن توسيع وصولها إلى أسواق التصدير. وينبغي الحرص على تحقيق استقرار النظام المالي والنقدي الدولي وذلك لتجنب أخطار التقلبات النقدية والأهم من ذلك منح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية طبقا للمبادئ التي أقرها الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة. وستحث مجموعة الـ ٧٧، في سياق اجتماع مراكش الوزاري، المجتمع الدولي على اتباع هذا السبيل في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد في مدينة سياتل لتحضير الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سينعقد في بانكوك عام ٢٠٠٠.

٢٠ - وفي مجال تمويل التنمية وهو مجال هام، ستسهم مبادرة مجموعة البلدان الثمانية دون شك في تخفيض ديون البلدان الفقيرة المرهقة بالديون شريطة أن تُنفذ تنفيذا كاملا وسريعا لتلبية الاحتياجات في مجال الصحة والتربية والاحتياجات الاجتماعية الأخرى للبلدان النامية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقتدي بمثل بلدان الشمال التي بلغت الأهداف التي حددتها المساعدة الإنمائية الرسمية، إذا كان يريد جمع الموارد التي تحتاج إليها أكثر البلدان فقرا احتياجا عاجلا.

٢١ - ونظرا للعجز الضخم في الموارد المتاحة للتنمية، اتخذت عملية تمويل التنمية التي باشرتها الجمعية العامة في السنة الماضية أهمية حاسمة. وقال أنه لا بد للجنة من أن تفكر في الخطوات القادمة التي يجب اتخاذها. وأن تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة يشكل قاعدة سليمة للمداولات. وانه من الآن فصاعدا ينبغي استحداث سياق يضمن تمويل التنمية. ويجب أن يستند هذا السياق إلى شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية التي تأخذ في الاعتبار قبل كل شيء أولويات البلدان النامية وتنطلق من مبدأ السيطرة الوطنية على عملية التنمية. ويجب أيضا أن يأخذ في الاعتبار المسائل المختلفة التي تؤثر في برامج التنمية. ولهذا ستواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين الدفاع عن هذا النهج الشامل لصد أفظع أوجه الافراط التي تنطوي عليها العولمة.

٢٢ - وأشار الممثل بقوة إلى ضرورة الإسراع بتنفيذ شامل لجدول أعمال القرن ٢١. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي، في إطار جدول أعمال القرن ٢١، بالتزاماتها وأن تكف عن تدمير البيئة. ويجب مساندة البلدان النامية، المصممة من جانبها على حماية البيئة، في جهودها وذلك بمنحها موارد مالية جديدة ونقل التكنولوجيات المناسبة إليها.

٢٣ - وواصل يقول أن بروتوكول كيوتو يفرض على الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تخفض انبعاثات غازات الدفيئة وأن البلدان المتقدمة النمو ينبغي لها أن تتخذ تدابير في هذا الاتجاه وأن تقدم أيضا للبلدان النامية الموارد المالية اللازمة والتكنولوجيات الخليقة بأن تساعدها عى الاضطلاع بالواجبات المنوطة بها في إطار هذه الاتفاقية نفسها.

٢٤ - وأعلن المتحدث بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أنه يشعر بالقلق لقلة كفاية ما يبذله المجتمع الدولي من جهود. فتشغيل الآلية العالمية لم يبدأ بعد بسبب قلة الموارد. وينبغي لمؤتمر الأطراف الثالثة الذي سيُعقد قريبا في رسيف (البرازيل) أن يعالج هذه المسألة.

٢٥ - وقال ان مجموعة الـ ٧٧ والصين تعلق أهمية كبيرة على التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية التنوع البيولوجي وتنتظر بفارغ الصبر اختتام المفاوضات بشأن بروتوكول السلامة الاحيائية وكذلك نهاية جولة مفاوضات الدورة الأخيرة للمنتدى الحكومي الدولي بشأن الغابات المتوقع عقدها في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٠. وتحث المجموعة البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها ولاسيما تلك التي نص عليها الفصلان ٣٣ و ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١.

٢٦ - وفيما يخص مشروع الاستعراض العشري لتطبيق قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ألح المتحدث على أهمية التحضيرات. وقال انه يتعيّن على المجتمع الدولي، كما سبق طلب ذلك بمناسبة الدورة الاستثنائية "ريو + ٥" أن يتخذ تدابير جديدة من أجل الوفاء بالتزاماته ولاسيما ما يخص منها منح موارد مالية تفضيلية ونقل التكنولوجيا البيئية. وينبغي لتحضيرات الاستعراض العشري أن يركز على تحديد المشاكل والعقبات وإنشاء آليات جديدة لتفاديها.

٢٧ - ومضى يقول أن الدراية والتكنولوجيا قد اكتسبتا أهمية متزايدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأن عهد الاعلام كان مصدرا للتقدم، غير انه يهدّد أيضا بزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. ويجب على الأمم المتحدة أن تسد ثغراتها في هذا القطاع إذا كانت تريد العمل بصورة فعالة لصالح التنمية في القرن القادم، وذلك بتشجيع البلدان النامية على تطوير قدرتها العلمية والتكنولوجية ولاسيما في ميدان التكنولوجيا البيئية والتكنولوجيات الناشئة. ولهذا ينبغي تحسين عمل لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وذلك باستعراض جديد لأساليب عملها وبمنحها الوسائل التي تمكنها من تقديم مساعدة أفضل للبلدان النامية في هذا المجال.

٢٨ - وفي مواجهة مشاكل التنمية العديدة، ستحاول البلدان النامية ليس الانضمام إلى البلدان المتقدمة النمو فحسب، ولكن أيضا تعزيز التعاون فيما بينها. وأنه يجب إعمال إمكانات التعاون بين الجنوب والجنوب إلى أقصى حد. وفي هذا السياق، ستجتمع البلدان النامية في هافانا في نيسان/ابريل القادم في أول اجتماع قمة لبلدان الجنوب الذي سيساعد على وضع برنامج لصالح الأمن الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وتحقيقا لهذا الغرض، سيدرس اجتماع القمة مواضيع العولمة وأثرها على البلدان النامية، والمعرفة والتكنولوجيا، والتعاون بين الجنوب والجنوب، والعلاقات بين الشمال والجنوب وانطلاقا من هذه المداولات، سيضع برنامج عمل للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مستهل القرن القادم.

٢٩ - وينبغي لكل عمل جديد لصالح التنمية أن يتضمن تعزيزا لمنظومة الأمم المتحدة يقوم على العزيمة السياسية والموارد المالية الكافية. وتحقيقا لهذا الغرض، لا بد من تعاون أوثق وتنسيق أفضل بين الأمم المتحدة

والمؤسسات التجارية والمالية المتعددة الأطراف. وأن للأمم المتحدة دورا جوهريا تؤديه في اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي. وإذا كانت المؤسسات التجارية والمالية الدولية الكبرى تريد أن تكون فعالة حقيقة يجب أن تأخذ في الاعتبار السياسات التوجيهية العامة التي حددتها الأمم المتحدة من أجل الحرص على أن تكون عملياتها مطابقة للأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وقال ان الحوار الذي جرى في السنوات الأخيرة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. فان مزيدا من التقارب سيساعد على توسيع توافق الآراء بشأن التنمية واستحداث برنامج واستراتيجية مشتركة في فجر الألفية الجديدة.

٣٠ - **السيد كاريانين** (فنلندا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي (استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليتوانيا، لتونيا) وقبرص ومالطا وهما بلدان منتسبان أيضا، وكذلك ايسلندا وهي بلد عضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرّة وعضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وأشار إلى أن أهم المناقشات عام ١٩٩٨، تناولت العولمة والآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية على المستوى العالمي. وعلى الرغم من أن الحالة قد تحسنت بعد ذلك، كما أفادت دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٩، فإن مسألة العولمة ما زالت تحتل مكان الصدارة في مداولات اللجنة.

٣١ - وأردف يقول أن ظاهرة العولمة يجب أن تفيد جميع البلدان وجميع سكانها. وهذا لا يعني الاتكال في كل شيء على قوى السوق وحدها. ولهذا يجب التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة وتعزيز التعاون على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية لإيجاد حلول قائمة على فهم شامل للمصالح الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشركات على المدى الطويل ومساعدة المجموعات المحرومة. ولا بد من أن يضفي على العولمة ما يجعلها متسمة بسمات إنسانية.

٣٢ - ولا بد، في سبيل الصالح العام، من تعزيز استقرار النظام المالي العالمي ودعم القدرة المؤسسية لجميع البلدان في المجال المالي. ولهذا أشارت دراسة الحالة الاقصادية والاجتماعية في العالم إلى أن استقرار النظم المصرفية تشكل حماية ضد أي أزمة يكون أصلها وطنيا أو دوليا. ويمكن أن يساهم استقرار النظم المصرفية الوطنية إسهاما حاسما في تعبئة الموارد لصالح الاستثمار والتنمية ومن ثمة في تحسين إمكانات ادماج البلدان النامية في النظام المالي العالمي وتحسين نظام سيره.

٣٣ - أكد الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري العالمي. وفي هذا السياق اقترح الاتحاد على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأكثر تقدما أن تأذن بدخول منتجات أقل البلدان نموا إلى أسواقها معفية من الرسوم الجمركية قبل نهاية المفاوضات التجارية القادمة التي سيتوقف نجاحها على فهم الجميع للصلة بين التنمية المستدامة والتحرر والعولمة. والمبادرات من أمثال إنشاء المركز الاستشاري المعني بالقانون الذي تدونه منظمة التجارة العالمية يمكن أن يشجع إلى حد بعيد إدماج البلدان النامية ولاسيما أقل البلدان

نمواً في النظام التجاري العالمي. ومن المهم أيضا تعزيز قدرة البلدان النامية لتمكينها من تحليل المفاوضات التجارية القادمة من زاوية التنمية.

٣٤ - سينقضي أجل اتفاقية لومي في شباط/ فبراير القادم. ويُجري الاتحاد الأوروبي حاليا مفاوضات مع البلدان الافريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشأن اتفاقية جديدة ستتميز بالفعالية والشفافية والتضامن، وستسمح بالحد من الفقر والقضاء عليه وبإدماج البلدان النامية في الاقتصاد الدولي بصورة أفضل. وتحقيقا لهذا الغرض اعتمد نهجا متكاملا يربط جميع جوانب التنمية (السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والجوانب البيئية). ويحاول بواسطة سلسلة من التدابير والبرامج والمشاريع الوطنية والإقليمية والدولية مساعدة البلدان الشريكة.

٣٥ - ويوجه الاتحاد الأوروبي الانتباه إلى أهمية العمل بنهج أكثر شمولا للقضاء على الفقر ولوضع البلدان النامية يدها على ما تحوزه والحصول كذلك على مساهمة أفضل من شركائها. ويجب تحسين التنسيق من أجل التنمية وذلك بالاستخدام الكامل لآليات التنسيق الجديدة مثل خطة الأمم المتحدة للمساعدة من أجل التنمية والخطة الإطارية الشاملة للتنمية قيد التجربة.

٣٦ - والاتحاد الأوروبي مصمم على استئصال الفقر الذي يعوق التنمية المستدامة للبلدان النامية. فنصف سكان العالم يعيشون بدولارين من دولارات الولايات المتحدة أو أقل في اليوم ويضاف إلى هذه المشكلة مشكلة الاستبعاد الاجتماعي. ولهذا يجب أن تمنح السياسات الوطنية والدولية الأولوية لوضع استراتيجيات وبرامج لمكافحة الفقر تساعد على تعزيز القدرة البشرية والمؤسسية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالهدف الذي حدده المجتمع الدولي والذي يتمثل في تخفيض النصف من عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع من هنا إلى عام ٢٠١٥. ويجب منح اهتمام خاص لأفقر الفقراء ولاسيما النساء وتحقيق هدف التعادل بين الجنسين في جميع الميادين.

٣٧ - ومضى يقول أن برنامج التنمية الطموح الذي تم تحديده أثناء المؤتمرات العالمية في التسعينات لا يزال بعيدا عن التحقيق. وقد تم الاتفاق على مبدأ متابعة نتائج المؤتمرات متابعة متكاملة ومنسقة. ومن رأي الاتحاد الأوروبي أنه يجب عند النظر في النتائج المحرزة نتيجة لهذه المؤتمرات، التأكيد على تنفيذ التدابير المتفق عليها على مستوى البلدان. ولا يجب أن تكون عملية الاستعراض حجة للتشكيك في الأهداف المحددة. وينبغي لجميع المعنيين أن يوحدوا جهودهم لبلوغ هذه الأهداف. وستتطلب هذه المسألة دراسة عميقة في الأشهر القادمة.

٣٨ - ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا المناقشة الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية والتي يجب أن يشارك فيها جميع الشركاء المعنيين وبصفة خاصة البنك الدولي. وينبغي لهذه العملية أن تعزز العزيمة السياسية لوضع استراتيجيات يُتفق عليها على المستوى الدولي وتحديد أهداف التنمية المستدامة. والتكامل بين مختلف مصادر تمويل التنمية ودور التنمية الوطنية هما من الأمور الهامة ولكن تظل مع ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية

ضرورية لأقل البلدان نمواً. ولهذا يجب مضاعفة الجهود من جديد لتشجيع البلدان المانحة على تكريس ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وإذا كانت الدول هي المسؤولة الأولى عن تنميتها فإن هناك حاجة مع ذلك إلى إيجاد المناخ الدولي الملائم.

٣٩ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي تقلقه آثار الديون الضخمة التي ترهق كاهل العديد من البلدان النامية ولاسيما البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويشارك مشاركة كاملة في المبادرة المتعددة الأطراف لصالح هذه البلدان. ولكن بما أن هذه المبادرة لم تخفف إلا جزءا ضئيلاً من ديون عدد محدود من البلدان فإنه يرحب بالخطوات التي تمت مؤخرا خلال الاجتماع السنوي للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي من أجل إلغاء أجزاء هامة من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أن يكون هذا الإلغاء مرهونا باستراتيجيات للحد من الفقر.

٤٠ - وهناك بند آخر مهم من بنود جدول الأعمال هو تنفيذ برنامج عمل التسعينات لفائدة أقل البلدان نمو والتحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيستضيفه الاتحاد الأوروبي في بروكسل عام ٢٠٠١. والاتحاد الأوروبي مصمم كل التصميم على التعاون مع أقل البلدان نمواً والأطراف الأخرى لتحقيق نجاح هذا المؤتمر.

٤١ - وفيما يخص البيئة والتنمية المستدامة، قال ان الاتحاد الأوروبي يظل ملتزما بمبادئ ريو وجدول أعمال القرن ٢١. ويأمل، في إطار متابعة مؤتمر ريو، أن تُنسق الأنشطة المرتبطة بتطبيق الاتفاقيات تنسيقا أفضل، بما في ذلك التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأن يشمل هذا التنسيق أيضا القرارات التي اعتمدتها اللجنة الثانية.

٤٢ - وطبقا للقرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية الأخيرة، فإن الترتيبات اللاحقة المتعلقة بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ستستبقي مهام الأمانة المشتركة بين الوكالات الحالية بوصفها جهازا توجيهيا مستقلا يتولى تنسيق الأنشطة تحت السلطة المباشرة لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وينبغي للترتيب الجديد أن يغطي جميع ما تنطوي عليه الأخطار والكوارث الطبيعية من أبعاد. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد الأهمية التي يوليها لتطبيق هذا القرار تطبيقا كاملا.

٤٣ - وواصل يقول أن المنازعات المسلحة تدمر جهود التنمية في جميع الحالات. وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخذ في الصيف الفائت قرارات هامة تهدف إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية وتناولت بوجه خاص الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلتي التعمير والتنمية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية توطيد السلم عقب المنازعات لمنع ما يثير عودتها.

٤٤ - ومن المهم فيما يتعلق بتنظيم أعمال اللجنة، احترام المواعيد المحددة لتقديم مشاريع القرارات تجنبا لتراكم المفاوضات في آخر الدورة. فتمديد الموعد يجب أن يكون حالة استثنائية. ويجب أن تكون القرارات

المعتمدة وجيزة، ومركزة، وملازمة أكثر للأوضاع الراهنة وقليلة العدد، ومعبرة عن المساهمة الفريدة التي قد تقدمها اللجنة الثانية للمداولات الحكومية الدولية بشأن مواضيع محدَّدة.

٤٥ - **السيد أوزاي** (غانا): أيد البيان الذي أدلت به غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وأعرب عن أمله كما سبق في السنة الماضية ألا يُضحّى، خلال المناقشات، بهدف القضاء على الفقر على مذبح الأيديولوجيات الاقتصادية والنظريات الإنمائية الجديدة والحسابات.

٤٦ - وأضاف أن الاقتصاد العالمي ينمو بمعدل ضعيف بقدر لم يسجل منذ بداية العقد وان غيوم الشك تخيم على الآفاق الاقتصادية في أمريكا اللاتينية بوجه خاص. وكان ينبغي أن يكون معدل النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا ٣,٢٥ في المائة في عام ١٩٩٩ وهذا قد لا يكفي لرفع نصيب الفرد من الناتج ومن ثمة مستوى المعيشة. ولقد سقطت أسعار المواد الأساسية إلى أضعف مستوى منذ ١٥٠ عاما. وأن دخل الفرد في أكثر من ٨٠ بلدا أدنى مما كان منذ اكثر من ١٠ سنوات مضت وأن الفوارق فيما بين البلدان وداخل البلدان نفسها تزيد عمقاً.

٤٧ - وفي افريقيا، حيث لا تزال الحالة مفزعة، لا يزال ٤٤ في المائة من السكان يعيشون دون مستوى الفقر، أي ٣٩ دولارا للفرد في الشهر. وهذا ينطبق على ٥١ في المائة من سكان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وحتى إذا كان القادة السياسيون قد أعلنوا عزمهم على تعبئة الموارد على المستوى الوطني واتخذوا تحقيقا لهذا الغرض إجراءات التقشف، فإن تأثير إدارتهم الاقتصادية في عوامل مثل أسعار المنتجات الأساسية والوصول إلى الأسواق، وتدفق الأموال، والدين الخارجي قليل.

٤٨ - وكما يتبيَّن من تقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح العضوية بشأن جدول أعمال من أجل التنمية، لا تملك بعض البلدان النامية الوسائل اللازمة لزيادة ادّخاراتها لأن دخل الفرد ومستويات الاستهلاك فيها ضعيفة جداً. ولهذا هناك حاجة إلى موارد خارجية هامة لتكميل جهودها لصالح التنمية.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أحدثت الأزمة المالية الدولية التي مست جنوب شرق آسيا مزيدا من التخفيض في حجم هذه الموارد الخارجية. وفي افريقيا، أدى انخفاض التدفقات الخاصة والائتمانات الثنائية إلى انهيار تدفقات الموارد التي سقط مبلغها الإجمالي من ٤,٥ بلايين من الدولارات إلى ٣ بلايين من الدولارات في عام ١٩٩٧. وسقط صافي التحويلات في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بما يقارب ٤٠ في المائة. وأدت الأزمة المالية أيضا إلى انخفاض الإيرادات المتأتية من التصدير في عام ١٩٩٨ بحوالي ١٤ بليون دولار.

٥٠ - وللحد من الفقر في افريقيا بمقدار النصف يلزم استنادا إلى اللجنة الاقتصادية لافريقيا، تخفيض ٤ في المائة من عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر، في كل سنة، من هنا إلى سنة ٢٠١٥. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي لافريقيا كلها أن تسجل معدلا للنمو في كل سنة بحوالي ٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وفي عام ١٩٩٨، ولم يكن ناتجها القومي الإجمالي يزيد عن ٣,٣ في المائة أي أقل من الهدف المحدد بما يعادل النصف.

٥١ - وبما أن الموارد الخارجية تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية في افريقيا وفي غيرها من أرجاء العالم النامي، ترى غانا أن التحضيرات لعقد المؤتمر المعني بتمويل التنمية تعتبر حاسمة. ويأمل ممثل غانا أن ترى البلدان الصناعية في هذا المؤتمر وسيلة هامة لاعتماد إجراءات نهائية تمكن البلدان النامية من النمو ضمن إطار احترام البيئة والمنافسة العادلة وتحقق جذب استثمارات القطاع الخاص وجذب المستثمرين.

٥٢ - وواصل يقول أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل عنصرا هاما من عناصر التدفقات المالية نحو البلدان النامية، ولاسيما في افريقيا. وان زيادة مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية في هذه البلدان ستتيح تحقيق نمو مستدام، والحد من الفقر، ودعم الاستقرار الاقتصادي، وفي نهاية المطاف، إعادة توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية نحو المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

٥٣ - وأضاف أن الحالة الراهنة التي تشهد تكريس حوالي ١٠ في المائة من مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية - المحدودة جداً - لعمليات الإغاثة في المنازعات، حالة غير مقبولة. فالأموال المكرسة للإغاثة يجب أن تكمل المساعدة المالية للقضاء على الفقر ودعم النمو وليس أن تحل محلها.

٥٤ - وتواجه قدرة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، على الرغم من البيانات السياسية التي تدلي بها البلدان لصالح تحقيق أهداف المؤتمرات الرئيسية التي تعقد بإشراف الأمم المتحدة ولفائدة إصلاحات المنظمة، عقبات بسبب فقدان العزيمة السياسية أو بسبب الركود في توفير الموارد اللازمة لتلك الهيئات.

٥٥ - ومن الواضح أن تسوية مشكلة الديون الخارجية لمعظم البلدان النامية ولاسيما تلك التي تعنيها المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أمر ضروري لنمو هذه البلدان، ولهذا لا يمكن إلا الترحيب بتوافق الآراء العالمي الناشئ بشأن طرق تسوية أزمة الديون. وتحرص غانا على الإشارة إلى أن القادة الافريقيين يرون أن المانحين من مجموعة البلدان الـ ٧ ينبغي لهم تشجيع إلغاء الديون بكاملها الناتجة عن المساعدة الثنائية الممنوحة لأفقر البلدان؛ وينبغي لمجموعة البلدان الـ ٧ أن تستخدم نفوذها لإلغاء ٩٠ في المائة على الأقل من الديون الثنائية لأفقر البلدان وانه لا ينبغي أن يكون تخفيف ديون أفقر البلدان على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة للبرامج التي تضطلع بها هذه البلدان من أجل التنمية. وترحب غانا بقرار الرئيس كلينتون في أثناء اجتماع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإلغاء ديون أفقر البلدان المترتبة على المساعدة الثنائية بنسبة ١٠٠ في المائة وليس ٩٠ في المائة.

٥٦ - وترحب غانا بقبول صندوق النقد الدولي لاقتراحها الذي تقدمت به مع بلدان أخرى بإعادة تقييم حيازاته من الذهب وذلك للإفراج عن الموارد المطلوبة للمبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويجب على الأمم المتحدة أن تكفل إعادة تقييم تسمح بجمع موارد كافية لتوفير مساعدة هامة وعاجلة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٥٧ - وغانا مقتنعة بأن نجاح جميع التدابير المتوقعة يتوقف على إعادة هيكلة النظام النقدي والمالي الدولي بهدف الوصول إلى نظام أكثر استقرارا، نظام مفتوح لمشاركة أوسع يسمح بتنسيق أفضل بين مسائل التنمية والتجارة والتمويل. وإذا أتيح للبلدان النامية مزيد من فرص الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية وإذا ألغت هذه الأخيرة معوناتها للصادرات فإن البلدان النامية يمكنها أن تحصل في كل سنة على إيرادات من الصادرات أعلى بأربعة إلى خمسة اضعاف ما تحصل عليه حاليا من رؤوس الأموال الأجنبية. وبالتالي لا يمكن تجاهل الأثر الهائل لقطاعات مثل التجارة على الاقتصاد العالمي ولأوجه التفاعل بين التجارة والتدفقات المالية والتنمية.

٥٨ - وترى غانا انه لا ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تكتفي بتشجيع انضباط الاقتصاد الكلي وتحرير الأسواق ودور الدولة في البناء المؤسسي، بل ينبغي لها أيضا أن تشجع تقاربا مؤسسيا أكبر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومساعدة هذه الأخيرة على إقامة الهياكل الأساسية المادية اللازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك وضع نظم للرعاية الاجتماعية تسمح للضعفاء والفقراء بحماية أنفسهم من العولمة وبالحصول على التعليم الأساسي، والخدمات الصحية والماء العذب. وأن شروط منح المساعدة لا ينبغي أن تنطبق على هذه الجوانب من التنمية.

٥٩ - ويجب أن تتيح الدورة الأخيرة للجمعية العامة قبل بداية الألفية الجديدة الفرصة لضمان أن الإمكانات التي تتيحها العولمة ستكون لها آثار نافعة للجميع بحيث يمكن صون القيم المشتركة لجميع البلدان وحماية الكرة الأرضية من استغلال وحشي.

٦٠ - السيدة كينغ (الولايات المتحدة الأمريكية): أشارت إلى أن ظاهرة العولمة التي بدأت تظهر في أوائل التسعينات أثارت الكثير من التفاؤل ولاسيما فيما يخص الاتصالات الفورية عن طريق الإنترنت، وتخفيض أسعار الأسفار الجوية والترابط بين الشعوب المتزايد وتبادل الأفكار.

٦١ - ومنذ ذلك الحين نظمت الأمم المتحدة عددا من المؤتمرات الدولية بشأن مسائل الاعتماد المتبادل المتصلة بالتنمية. وسمحت هذه المؤتمرات بوضع إطار للتنمية يدور محوره على الإنسان وبإدراك الصلة الموجودة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإذا كان المراد هو التوصل إلى تنمية مستدامة، فلا بد من فهم الروابط الموجودة بين هذه العوامل.

٦٢ - وبينما تحقق الكثير من بشائر العولمة فإن الانتقال نحو عالم مترابط قد أدى إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية حقيقية. وقد أُصيب العالم في السنوات الأخيرة بأزمة مالية. وبدلا من أن يحتمي المجتمع الدولي بالنزعة الحمائية فإنه قد قرر أن يعقد شراكات مختلفة. وأظهر رد فعل العالم إزاء الأزمة مرة أخرى أن التعاون والشراكة هما النمو الطبيعي للعولمة.

٦٣ - وقد حددت الأمم المتحدة نهجا جديدا للتنمية يقوم على الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. واعتمدت منظمات أخرى هذا النهج. وقرر صندوق النقد الدولي من أجل التركيز على مكافحة

الفقر إعادة تسمية "مرفق التكييف الهيكلي المعزز" باسم "مرفق للحد من الفقر والنمو". وبيَّن صندوق النقد الدولي بذلك أنه يدرك آثار برامجه على تنمية البلدان النامية. واعتمد البنك الدولي من جهته نهجا متكاملا للتنمية يركز على المسائل الاجتماعية. وأخيرا، جسدت المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بشكل ملموس جدا هذا النهج المتكامل للتنمية الذي اتبعته الأمم المتحدة. ونظراً لعبء الديون الخارجية المرهق الذي يثقل كاهل البلدان النامية واستحالة أن تستطيع هذه البلدان تسوية مشاكلها الاجتماعية والبيئية، فإن المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تستخدم تخفيف الديون كأداة تساعد على تسوية المشاكل الاجتماعية والإنمائية العديدة لهذه البلدان. ومن الآن فصاعدا يمكن استعمال الأموال التي كانت تُستخدم من قبل في تسديد الديون للقطاع الاجتماعي وغيره من القطاعات الأساسية للتنمية. وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس كلينتون حديثا أن الولايات المتحدة ستبذل كل ما هو ممكن لإلغاء ١٠٠ في المائة من ديون البلدان الفقيرة إذا ما كانت المبالغ المُستحقة قد استخدمت للاستجابة لاحتياجات السكان الأساسية.

٦٤ - وأردفت تقول أنه على الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه والإجراءات التي اتُخذت، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله، ولاسيما بالنسبة لإيجاد وسائل ابتكارية لمواجهة التحديات الجديدة التي يتعين على المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن تواجهها في كثير من الميادين الأساسية.

٦٥ - فالتمويل أمر جوهري للتنمية. وقد عمدت الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدراسة متعمقة للكيفية التي يجب أن تتم بها تسوية هذه المشكلة الرئيسية في عالم متغير. وترحب الولايات المتحدة بالمناقشات الجيدة التي جرت بالفعل بشأن هذه المسألة وبالعدد الكبير من البلدان المختلفة جدا التي شاركت في هذه المناقشات. وهي عازمة على مواصلة العمل مع شركائها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة في سبيل التقدم بشأن هذه المسألة.

٦٦ - والقول السائد في الولايات المتحدة هو أن المشاريع هي القوة المحركة للنمو وتبرهن الحالة في العالم كل يوم على صحة هذا القول. ولدى النظر في البند المعنون "المشاريع والتنمية"، يجب النظر في الوسائل لتشجيع الممارسات المواتية للتنمية، داخل المشاريع، مع تجنب اعتماد تسوية مفرطة أو غير مناسبة التي يمكن أن تعوق النمو اللازم لإنشاء فرص العمالة ولتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والأدوات التي يتعين على الحكومات أن تستخدمها في هذا السبيل هي تعزيز الأوضاع القانونية، وتطبيق إجراءات حازمة ضد الفساد واعتماد معايير فعالة في مجال العمل.

٦٧ - وواصلت تقول أن الولايات المتحدة بوصفها البلد المستضيف للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية القادم الذي سيعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر في مدينة سياتل وبوصفها أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين في العالم، ستشارك بنشاط في المناقشات بشأن مسائل التجارة في الجمعية العامة. فالعولمة واقع حقيقي ومن الضروري أن تشارك البلدان النامية في النظام التجاري العالمي إذا كانت تريد أن تتجنب تهميشها. وإذا كانت المشاركة في النظام التجاري العالمي تطرح مشاكل، فإن عدم المشاركة في هذا النظام يطرح مشاكل أخطر. وسيراقب وفدها خلال الشهرين القادمين عن كثب صياغة برنامج المؤتمر الوزاري في سياتل وسيدرس الكيفية

التي سيمكن بها لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يساعد البلدان النامية على الاستعداد للمفاوضات القادمة.

٦٨ - وقالت في ختام كلمتها أنه فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية، تم تقدم كبير في إطار استعراض الثلاث سنوات من أجل تأكيد أن التنمية التي تركز على الإنسان تشمل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وسيعمد وفد بلدها خلال هذه السنة إلى التركيز على تنمية الموارد البشرية ودور العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية.

٦٩ - **السيد نيماك** (كرواتيا): قال أن العولمة يمكن أن تكون لها آثار سلبية على البلدان التي تُستبعد منها حيث أن هذه البلدان ستعرض نفسها لمزيد من التأخر. ولهذا فإن السؤال المطروح هو معرفة ما إذا كان يجب التزام موقف الحرية الاقتصادية أو التدخل في العملية بإنشاء آليات للحماية. فلقد عانت البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من تدهور البيئة الإقليمية واختبر معظمها في عام ١٩٩٨ تباطئاً في النمو بل تراجعاً. ولهذا يجب ضمان تماسك أكبر للسياسات الدولية والتعاون المتعدد الأطراف ولاسيما في إطار الأمم المتحدة، ويتعين على البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن تنشئ هي بنفسها الظروف اللازمة لاندماجها والتي تساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية. ومن الواضح مع ذلك أن التباينات الموروثة عن الماضي تشكل لها عائقاً. ولقد فتحت عملية المرحلة الانتقالية آفاقا جديدة، لكن سببت أيضا توزيعا غير عادل للثروات وأدت بسبب ذلك إلى تفاقم الفوارق. وسببت الأزمة في كوسوفو بصفة خاصة آثارا اقتصادية وهددت التقدم في كرواتيا وبصفة خاصة في ميادين السياحة والنقل. وقال أن وفد بلده يرحب بالعهد الخاص بالاستقرار لجنوب شرق أوروبا ويعتزم مشاركة نشطة في تنفيذه ولاسيما فيما يخص التعمير الاقتصادي لأن الاستقرار هو الضمان الرئيسي لنمو اقتصادي مستدام في المنطقة.

٧٠ - وفيما يخص النظام المالي الدولي الجديد، أشار ممثل كرواتيا بإلحاح إلى الهيكل المتنوع أكثر فأكثر لتدفقات رؤوس الأموال الدولية، والتي انتقلت من قروض طويلة الأجل للحكومات إلى قروض خاصة قصيرة الأجل. وقد أظهرت الأزمات الحديثة أن التحرر هو سيف ذو حدين وأنه ينبغي دراسة مزايا الإجراءات الوطنية مثل مراقبة رؤوس الأموال لتجنب التعرض للتقلبات. وقال أن تطور نظام التبادلات المتعدد الأطراف مستمر غير أن كرواتيا التي أنهت كل المفاوضات الثنائية اللازمة ما زالت تعترضها عقبات في طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بسبب خلاف بين دولتين من الدول الأعضاء وهو خلاف ليس له أي علاقة بعضويتها. وهذه العقبة الاصطناعية والمتحيزة التي تصطدم بها بلدان أخرى أيضا يخالف الالتزام بالشفافية والإنصاف اللذين ورد التعبير عنهما في البلاغ الوزاري بشأن الوصول إلى الأسواق الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٩٨.

٧١ - وواصل يقول أن كرواتيا ترحب بالأعمال الرئيسية للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية بشأن تمويل التنمية، ولكنها تشعر بالقلق لعدم زيادة الموارد المتاحة لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية في مجال التنمية. وترى كرواتيا أنه يجب تعزيز صناديق الأمم المتحدة وبرامجها طالما أن هدف القضاء على الفقر لم يتحقق بعد. ومن

ناحية أخرى فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكنها أن تحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية لأن دوافع وأهداف كل منهما مختلفة. فكلاهما ضروري لعملية تنمية متوازنة.

٧٢ - فدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة حديثا لتنفيذ برنامج عمل بربادوس للدول الجزرية الصغيرة النامية قد ساهمت بقدر كبير في التركيز على المشاكل الهامة التي تمس جميع البلدان. وللحصول على نتائج طويلة الأجل ينبغي احترام تام للالتزامات المتعهد بها في إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية. وفي الوقت الذي يستعد فيه الأمين العام للاحتفال في سرايفو بالبليون السادس من سكان الكرة الأرضية يتعيَّن على الجميع إدراك المسؤوليات التي يجب الاضطلاع بها من أجل الأجيال المقبلة.

٧٣ - **السيد إسكانيرو** (المكسيك): لاحظ أن عولمة الأسواق تتضاعف دون اعتبار للإنصاف. وقال أن الملايين من الناس ما زالوا يعانون من الجوع والفقر في حين أن الموارد على المستوى العالمي لم تعد كافية للجميع. وسيكون التحدي الرئيسي في القرن الحادي والعشرين دون شك كفالة تماسك جهود التنمية والتوصل إلى عولمة تتسم بخصال إنسانية. ويجب أن يكون النظام الاقتصادي الدولي مطابقا تماما لأولويات التنمية المستدامة وللعدالة الاجتماعية على المستوى العالمي، مع الاحترام التام لتنوع الثقافات. ويتعين على الدولة أن تكافح الاستبعاد الاجتماعي، والتعويض عن نواقص السوق وتشجيع جهود القطاع الخاص والمجتمع، مع مراعاة احتياجات الغالبية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تندمج هذه الجهود الوطنية في طريقة جديدة للتعاون الدولي من أجل التنمية حول مفهوم المسؤولية المقتسمة بين جميع الأمم. ولهذا يجب تحقيق بيئة اقتصادية عالمية مواتية، تستند إلى الاستقرار المالي الدولي وتحسين الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية. وتستطيع الأمم المتحدة بوصفها المحفل الدولي بالفعل، أن تؤدي دورا أساسيا في هذا الصدد.

٧٤ - وأشار ممثل المكسيك إلى الموضوعين الرئيسيين للتعاون الدولي: الهيكل المالي الجديد والتدابير الواجب اتخاذها في حالة الكوارث الطبيعية. وفيما يتعلق بالموضوع الأول، قال أنه ينبغي تحسين قدرة الإخطار المبكر لمنع ظهور الأزمات المالية وانتشارها. وقد انعقد اجتماع إقليمي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ في مكسيكو على أساس قرار الجمعية العامة ١٧٢/٥٣ المعنون "الأزمة المالية وأثرها على نمو وتنمية البلدان النامية"؛ وأعلن المشاركون في الاجتماع أن الهيكل المالي الجديد الذي سيقام بناؤه على أساس توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الأمم المتحدة، يجب أن يكون بناء مستقراً يأخذ في الاعتبار التنمية الاجتماعية. وسيسمح الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد عام ٢٠٠١، برعاية الأمم المتحدة، مع مؤسسات بريتون وودز بمعالجة مسألة التنمية من زاوية التمويل. أما فيما يخص الكوارث الطبيعية فينبغي للتعاون الدولي أن يشمل جميع المراحل: الوقاية، والإخطار المبكر، ومساعدة الطوارئ، والنهوض والتعمير. ومن الضروري التوصل إلى تقسيم دولي للعمل ابتكاري وفعال من أجل ألا تبقى الجهود المبذولة معزولة بل تصبح على العكس استراتيجية متكاملة تساعد على إيجاد حلول للأجل الطويل. والمكسيك مصمم على الانضمام إلى توافق الآراء اللازم لضمان تنمية مستدامة على المستوى العالمي في إطار عدالة اجتماعية.

٧٥ - **السيد حق** (باكستان): انضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال أن الوقت قد حان لإجراء إحصاء لأهداف التنمية والقضاء على الفقر ولملاحظة أن معظم الأهداف المحددة على المستوى العالمي لم تحقق بعد. فأكثر من أربعة بلايين ونصف البليون نسمة يعيشون دون مستوى الفقر. وقد تميز العقد المنصرم بحشد متزايد للإيرادات والثروات في أيدي عدد من الناس ومن المؤسسات والبلدان. وتزيد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية اتساعا. ولم يحقق التحرر الاقتصادي الآثار المرجوة وزادت الحالة سوءاً بسبب صعوبات الوصول إلى الأسواق: زيادة النزعة الحمائية باسم الظروف الاجتماعية، والبيئية والصحية. وزاد مجموع مبالغ الديون الخارجية للبلدان النامية بما يقارب ٦ في المائة والحل الوحيد الدائم والشامل الذي سيسمح بتسوية مشكلة الديون هو الإفراج عن موارد للتنمية. ونظراً لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي لبلدان الشمال أن تدرك أن من صالحها في الأجل الطويل أن تزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية لتشجيع التنمية في بلدان الجنوب، اقتداء بمثال خطة مارشال. وقال أن اختلال النظم الاقتصادية والمالية الدولية يدمر اقتصادات البلدان النامية. وأن الآفاق تخيم عليها غيوم ازدياد الفقر والبطالة. وأنه لم يعد هناك أمل في تحقيق الأهداف المتمثلة في الحد من الفقر بما يعادل نصف مستواه الحالي وفي توفير التعليم الابتدائي للجميع.

٧٦ - وأردف يقول أن أزمة التنمية حقيقية والدليل على ذلك الأزمة الحديثة في آسيا التي لم تمس البلدان الصناعية بل فضلا عن ذلك ساعدتها على زيادة ثروتها بفضل سقوط أسعار المواد الأولية والاستيراد من البلدان التي خفضت قيمة نقودها والانتفاع من شروط التبادل التي جرى تحسينها بصورة ملحوظة. وفي الوقت نفسه، تبخرت في أجزاء هامة من العالم النامي، في غضون بضعة أسابيع، ثمار جهود عدة عقود من السنين في سبيل النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. وليس ذلك بسبب سياسات وطنية رديئة فحسب ولكن أيضا بسبب عجز هيكلي وتقلبات ترجع إلى التغييرات العميقة في النظام الدولي وبوجه خاص القوى الجديدة التي تمخضت عنها العولمة. وخلافا لما تدعيه خرافة العولمة فإن الحدود لم تختف إلا أمام رؤوس الأموال وخدمات التكنولوجيا المتقدمة أما اليد العاملة ومنتجات الزراعة والمنسوجات فلا تزال تلك الحدود قائمة في وجهها. وقد استبعدت البلدان النامية من العملية لأنها لا تملك الأدوات اللازمة ولا تأمل الحصول عليها قريبا. وزيادة الترابط ما هو في الواقع إلا اعتماد على أسواق البلدان المتقدمة النمو وتبعية لتلك الأسواق مفرطة من جانب البلدان النامية. والحل هو "عولمة التنمية" ولهذا يقترح باكستان دراسة النقاط التالية: إنشاء بيئة دولية مواتية، وإصلاح الهيكل المالي العالمي، وبحث متكامل لمشاكل التجارة والمالية والتنمية، وإيجاد حل دائم وشامل لمشكلة الديون، واحترام البلدان المتقدمة النمو لالتزامها بتكريس ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وختم يقول أن الانسجام بين المصالح الوطنية والمصالح العامة يجب أن يتم أولا وقبل كل شيء لصالح التنمية لأن الإنصاف على المستوى العالمي هو الضمان الوحيد لتعميم السلم والازدهار على الجميع.

٧٧ - **السيد كولبي** (النرويج): قال أن التحدي الكبير الذي تواجهه معظم مجالات التنمية هو الحد من الفقر ومن الأسباب التي تجعل الناس عرضة له. وقد استمر خلال عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، ١,٣ بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع. وأكثر سكان العالم عرضة لتدهور البيئة وللكوارث الطبيعية والأمراض هم الفقراء. والفقر هو الذي يولد التخلف الاقتصادي. ولهذا يجب أن يصبح الكفاح ضد الفقر أولوية مطلقة.

٧٨ - وأردف يقول أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ سياسة تسمح بإنعاش النمو الاقتصادي وتستجيب للاحتياجات الاجتماعية ترجع إلى الحكومات. وفي سبيل التصدي لأسباب الفقر العميقة، لا بد من إدارة الشؤون العامة إدارة سليمة، وذلك بإقامة إطار قانوني مناسب وبالدفاع عن حقوق الإنسان واحترامها وبوضع مؤسسات ديمقراطية ومتسمة بالشفافية. وهناك أيضا عناصر اخرى ذات أهمية كبرى وهي مكافحة الفساد واعتماد سياسات اقتصادات كلية رشيدة. ويجب أن تبرهن الحكومات على إرادة سياسية وذلك بتعبئة موارد داخلية لأغراض التنمية وأن تخصص بوجه خاص مزيدا من الموارد للعناية الصحية الأولية وللتعليم. وينبغي تحقيق الاستقلال الذاتي للمرأة وهو عامل حاسم.

٧٩ - وإلى جانب هذا، يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم مزيدا من الجهود لإنشاء بيئة اقتصادية دولية مواتية. ويجب مواصلة اعتماد النظام التجاري المتعدد الأطراف وإصلاحه. وهناك حاجة إلى الإبقاء، داخل منظومة الأمم المتحدة، على آلية مناسبة لتحديد السياسات العامة، قادرة على مواجهة تحديات العولمة. ولمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من جهته دور هام يضطلع به وهو الدعوة لمراعاة أبعاد التنمية في المفاوضات التجارية القادمة. ويجب أن يراعي جدول الأعمال الذي سيتم وضعه لسلسلة المفاوضات المتعددة الأطراف الجديدة لمنظمة التجارة العالمية كما ينبغي مصالح أفقر البلدان، فيما يخص على سبيل المثال شروط الوصول إلى الأسواق، والمعاملات التفضيلية، والمساعدة التي يجب تقديمها في ميدان التجارة.

٨٠ - وواصل يقول أن اقتصادات البلدان الفقيرة تعاني من قيود خطيرة بسبب الديون التي تمنعها من الحصول على موارد جديدة الأمر الذي يخلق مناخا لا تتوافر فيه شروط الأمن الذي يشجع الاستثمارات. ولا يمكن حل مشاكل المديونية هذه إلا عن طريق التعاون الدولي الحثيث. ولهذا تؤيد النرويج كل التأييد القرار الذي اتخذ حديثا في واشنطن بشأن تعزيز المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبالاتفاق مع بلدان الشمال الأخرى وبلدان البلطيق، في جملة بلدان أخرى، عملت النرويج بجهد على إبقاء النوافذ القائمة مفتوحة لتوفير القروض بشروط تفضيلية داخل المؤسسات المصرفية والمالية المتعددة الأطراف مثل المؤسسة الإنمائية الدولية. وهي مستعدة للتخلي تماما عن القروض التجارية المستحقة لها من هذه البلدان وتحث جميع البلدان الأخرى على محاولة إيجاد حلول تتيح للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون انطلاقاً جديداً في بداية الألفية الجديدة. ومن الضروري من ناحية أخرى زيادة تحويلات المساعدة الإنمائية الرسمية من الشمال إلى الجنوب لبلوغ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة. أما النرويج فقد تجاوزت هذا الهدف ومضت إلى أبعد منه خلال العقدين الأخيرين وقدمت الحكومة حديثا خطة ملموسة تتوقع رفع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وتأمل أن يقتدي بها الشركاء الآخرون في منظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية.

٨١ - ولقد تم التوصل إلى توافق آراء عالمي حول برنامج العمل الواسع من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال التسعينات. واضطلعت الأمم المتحدة بدور حاسم في هذه العملية وكذلك في تنفيذ وتنسيق مختلف جوانب جدول الأعمال. فقد استطاع المجتمع الدولي خلال السنة الماضية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل القاهرة بشأن السكان والتنمية. وأكد هذا التقييم أن التقدم المحرز حقيقي لكنه بيَّن أيضا أن نقص الموارد المالية قد حدَّ من خطوات هذا التقدم وأن هناك حاجة إلى عمل عاجل في عدد كبير من الميادين الهامة.

٨٢ - ويجب أن يساهم تقييم برنامج عمل بيجين ومتابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في تعزيز تعبئة المجتمع الدولي لصالح المساواة بين الجنسين وتشجيع الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية طبقا للهدف ٢٠/٢٠. وستتيح مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المكرسة للتنسيق في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ فرصة لاستعراض أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، من زاوية عامة.

٨٣ - ويبدو أكثر فأكثر أن الكوارث الطبيعية هي نتيجة الضغوط التي يمارسها الإنسان على البيئة وعجزه عن التوصل إلى تنمية مستدامة. والفقراء هم أكثر المتضررين في هذه الحال أيضا. وقد أظهرت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لاستعراض وتقييم وتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أن هذه الدول تملك الإرادة والقدرة على تطبيق القرارات التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الإطار الوطني والإقليمي لكل منها. كما أظهرت الدورة الاستثنائية أيضا الحاجة إلى تعزيز الشراكات الوطنية والتعاون بين جميع الأطراف المعنية. وستواصل النرويج تأييد الأعمال المضطلع بها في هذا الصدد.

٨٤ - وللحد مما قد تخلفه الكوارث الطبيعية من أضرار دائمة يجب أن تضاعف الجهود المبذولة على الصعيد الإنساني ولصالح التنمية المستدامة. ومن الضروري التصدي لأسباب الفقر والمشاكل الإنسانية العميقة بدلا من قصر الجهود على معالجة عوارض تلك الأسباب. وإلى جانب تقديم المعونة الإنسانية، يجب محاولة إيجاد حلول سياسية ومباشرة إصلاحات اقتصادية. وهو أمر يتطلب تنسيقا أوثق بين جميع الأطراف المعنية وستواصل الأمم المتحدة دون أي شك القيام بدور رئيسي في هذا الصدد.

٨٥ - **السيد تودلا** (بيرو): قال أن بلده نفذ في سنوات التسعينات برنامجا اقتصاديا فعالا سمح له باحتلال مكان بين الدول الأولى في أمريكا اللاتينية وبالاستعداد للتصدي بنجاح لتحديات الألفية الجديدة في مجال التنمية والعولمة. وقد نجح بيرو في أن يحقق الاستقرار الاقتصادي وأن يعيش في انسجام مع البلدان المجاورة وهذا مهم بالنسبة للاندماج في الاقتصاد العالمي. وانه سجل فيما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٨ نموا سنويا متوسط نسبته ٦,٢ في المائة، ووضع حدا للتضخم المفرط الذي عرفه في الثمانينات وزاد احتياطيه من النقود الدولية. وارتفع في الفترة نفسها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من ١٣ بليون دولار. كان ٣٧ في المائة من هذا المبلغ متأتيا من خصخصة مؤسسات القطاع العام. ويعود هذا النجاح ليس إلى تصميم البلد فحسب ولكن أيضا إلى اعتماد ثقافة اقتصادية جديدة أي ثقافة اقتصاد السوق المركزة أساسا على الاستثمار الخاص. وقد اتخذ بيرو من الرفاه الاجتماعي ومن التربية مبدأين أساسيين. وارتفعت في سنوات التسعينات الاستثمارات الرسمية في القطاع الاجتماعي إلى ٨ بلايين من الدولارات بينما بلغت البرامج الاجتماعية للحد من الفقر إلى ٣ بلايين من الدولارات الأمر الذي سمح بتخفيض نسبة الفقر المدقع من ٢٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وستخفض إلى ١١ في المائة في عام ٢٠٠٠. وسيكرس في تلك السنة ٤٥ في المائة من ميزانية الدولة للنفقات الاجتماعية.

٨٦ - ويرى بيرو ان الاستثمار في سبيل الإنسان، أي في التربية والصحة هي أفضل الوسائل للوصول إلى النمو المستدام وإلى التنمية الشاملة. وقد ارتفع في التسعينات العمر المتوقع لسكان بيرو من ٦٣ إلى ٦٨ عاما. وفضلا عن ذلك، منحت بدعم من البنك الدولي الأولوية للبرامج التي تهدف إلى تحسين نوعية التعليم.

٨٧ - وبفضل خطوات التقدم التي تحققت في الميدان الاقتصادي خلال هذا العقد وبفضل سلامة صحة الميزانية وصحة العجز الخارجي وزيادة الاستثمارات الخاصة بوجه خاص، استطاع بيرو أن يواجه التقلبات الدولية التي أثرت في اقتصاد المنطقة: آثار ظاهرة "ألنينيو"، وكذلك الأزمة الحديثة في آسيا والاتحاد الروسي، وفي البرازيل.

٨٨ - واستنادا إلى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، كان بيرو البلد الأول في امريكا اللاتينية من حيث الإصلاحات الهيكلية؛ وانه شهد نموا متصلا، وأن صادراته كانت أعلى من متوسط معدل البلدان الأخرى في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حجم ديونه العامة أصغر حجم في القارة الأمريكية. وقد حدَّد بيرو هدفا واضحا لنفسه، هو: الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. ولبلوغ هذا الهدف أبرم اتفاق المرفق المعزز الثالث مع صندوق النقد الدولي لفترة تستغرق ثلاث سنوات. وتشهد الجهود المبذولة لتحسين التبادلات والخدمات والاستثمارات على المستويات دون الإقليمية والاقليمية والعالمية وكذلك انضمام بيرو الحديث لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، على عزم البلد على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٨٩ - وفي غياب إيرادات سحرية في الميدان الاقتصادي، قرر بيرو منح الأولوية للتبادل الحر والتربية واعتبر مؤسسات القطاع الخاص القوة المحركة لإنشاء الثروات. وان دور الدولة هو إنشاء الظروف اللازمة لتنمية الاستثمارات وصون موازين الاقتصاد الكلي في إطار اقتصاد السوق المنفتح والمتنافس، والتحكم في التضخم والنفقات الميزانية والتزام الحيطة في مجال السياسة النقدية.

٩٠ - ويرى بيرو أن انطلاق جولة مفاوضات جديدة في عام ٢٠٠٠ هي إحدى الوسائل لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبيرو يمنح الأولوية المطلقة لتطبيق اتفاقات جولة أوروغواي، واختتام المفاوضات الرامية إلى تعزيز التحرير في قطاعات الزراعة والخدمات، وكذلك تنفيذ القرارات بشأن الاستثمارات والمنافسة وتيسير التجارة كما وردت في إعلان سنغافورة الوزاري عام ١٩٩٦، وتطبيق الإعلان الوزاري لجنيف الخاص بالتجارة الإليكلترونية. ويرى بيرو انه يجب إدراج مسألة التنمية في جدول أعمال جولة الفاوضات الجديدة.

٩١ - ومن ناحية أخرى، يولي بيرو أهمية كبيرة للتعاون مع مختلف هيئات وصناديق منظومة الأمم المتحدة. ويرى أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا أساسيا يضطلع به في دعم التنمية البشرية المستدامة وفي القضاء على الفقر ولاسيما في البلدان النامية. ويحث البلدان الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة اشتراكاتها والبحث عن أشكال جديدة للتعاون مع البلدان النامية. ونظرا لأهمية التعاون مع البلدان النامية، يرحب بيرو بالجهود التي تبذلها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإعادة تأكيد فائدة التعاون

الأفقي. ويجزل شكره للبلدان ولاسيما اليابان التي ساهمت، في إطار نظام التعاون الثلاثي، بتقديم مساعدة للبلدان التي كانت أكثر احتياجا إليها.

٩٢ - وقد أثارت الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة مشاعر قلق نظرا لآثارها الضخمة على النظام الدولي. ويلح بيرو على الحاجة إلى وضع نظام نقدي مستقر على المستوى الاقليمي. ومن الضروري، نظرا لتجدد حدوث الظواهر العالمية وتعقيدها ونظرا أيضا لطابعها المنتظم، إعادة التفكير في آليات التعاون الدولي القائمة من أجل اعتماد تدابير وقائية وإيجاد حلول للمشاكل التي تتجاوز الكفاءات الوطنية.

٩٣ - **السيد ساتوه** (اليابان): يود أن يستهل كلمته بعرض وجهة نظر بلده بشأن الأمن البشري. وقال ان بلده يرى انه أصبح من المهم أكثر فأكثر اعتبار السياسات الواجب تطبيقها ليس من وجهة نظر المصالح الوطنية فحسب ولكن أيضا من وجهة نظر مراعاة مصالح البشر كافة في عهد العولمة. ويعني "الأمن البشري" كفالة الأمن لجميع البشر على أساس فردي وحماية كرامتهم. ويؤيد اليابان في هذا الصدد التعريف الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره العالمي عن التنمية البشرية عام ١٩٩٤، والذي مفاده أن "الأمن البشري معناه أن يكون باستطاعة الناس أن يمارسوا اختياراتهم في مأمن وبحرية - وأن يكون بوسعهم أن يثقوا نسبيا في أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن تضيع تماما في الغد". وليس المهم هو تعريف العبارة بل المهم هو توجيه انتباه المجتمع الدولي بقدر أكبر إلى ما يهدد حياة البشر وكرامتهم. وهذا التهديد متعدد الوجوه ويشمل معظم المشاكل التي يواجهها العالم في الوقت الراهن، مثل الفقر، والمنازعات، وتردي البيئة، وتشريد السكان بالقوة، والألغام، والأسلحة الخفيفة، والإرهاب، والإجرام المنظم، والأمراض المعدية، والمخدرات، والكوارث الطبيعية. وفيما يخص تصنيف الأخطار، قال ممثل اليابان أن آراء وفده قريبة جدا أيضا من آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي حدد سبعة أعمدة كبرى: الأمن الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والمجتمعي، والسياسي. ومع ذلك ليس من المفيد إحصاء التهديدات التي يواجهها الأمن البشري لأن قائمتها تتغير بمرور الزمن. وفضلا عن ذلك فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والظروف السياسية طبعا كما دلت على ذلك الأزمة المالية الحديثة في جنوبي شرق آسيا، يمكن أن تتدهور فجأة في وقت كانت تبدو فيه مبشرة. ومن الواضح أيضا أن الإدراكات الحسية يمكن أن تتغير من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى. من ذلك على سبيل المثال أن الاهتمام الأول لعدة بلدان افريقية هو انتشار الفقر والظهور الجديد للمنازعات. بينما تشكل التغيرات المناخية موضوع القلق الرئيسي للدول الجزرية الصغيرة، في حين أن الألغام هي مصدر الخطر بالنسبة لجميع بلدان العالم التي تباشر أعمال التعمير عقب نزاع. أما العقاقير غير المشروعة وعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب فإنها تشكل تهديدا عالميا.

٩٤ - وكذلك فإن الوسائل المستعملة بهدف تعزيز الأمن البشري هي أيضا شديدة الاختلاف، فالمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال المساعدة التقنية والمالية لصالح التنمية تؤدي دورا هاما في هذا الصدد. ومن رأي اليابان انه من المهم جدا القيام في سبيل تعزيز الأمن البشري برفع مستوى الرعاية الصحية والنظافة والتربية والتدريب المهني. ومن نوافل الكلام القول بأن أنشطة المساعدة الإنسانية والجهود المبذولة في ميادين

حفظ السلم وتوطيده هي أيضا أنشطة جوهرية. وبصورة عامة يمكن اختيار وسائل العمل وفقا للاحتياجات ولكن لا بد من إعطاء الأولوية لمتطلبات الأمن البشري.

٩٥ - ويرى اليابان أن اللجنة يمكنها أن تضطلع بدور هام بالدعوة لتعزيز الأمن البشري. وفعلا، فإن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمالها لها أثر مباشر على الأمن البشري في البلدان المعنية، بما في ذلك تمويل التنمية وإلغاء الديون الخارجية وتنمية افريقيا.

٩٦ - وفيما يخص تمويل التنمية، يجب تصور التعاون من أجل التنمية بشكل شمولي، وبحث الكيفية التي يمكن بها الجمع بين الموارد المحلية ومشاركة القطاع الخاص بهدف مزيد من تعبئة الموارد للتنمية واستخدامها استخداما أفضل.

٩٧ - ومن ناحية أخرى، تتطلب مسألة الديون الخارجية ولاسيما ديون أقل البلدان نموا اهتماما أكبر. وهذا هو السبب الذي اقترح اليابان من أجله تدابير أعمق وأسرع لصالح البلدان المثلقة بالديون ويرحب بتعزيز المبادرة لصالح هذه البلدان. وقد سدَّد بالفعل أكثر من ٧٠ مليونا من الدولارات لصندوق الاستئمانات الخاصة الذي أنشأه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لهذا الغرض. وعلى الصعيد الثنائي قدم اليابان منذ زمن طويل مساعدة في شكل هبات للتخفيف من الديون وألغى على هذا النحو ديونا في باب المساعدة الإنمائية الرسمية التي بلغت حوالي ٣ بلايين دولار. وسيطبق تدابير لتخفيف الديون لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في إطار المبادرة المعززة.

٩٨ - ومن الواضح أن افريقيا ما زالت تتطلب اهتماما خاصا في العديد من جوانب التنمية. وإذا كان الغرض هو بلوغ الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أي تخفيض نصف نسبة الفقر المدقع من هنا إلى عام ٢٠١٥، ينبغي زيادة الناتج القومي الإجمالي على الأقل بنسبة ٧ في المائة في كل سنة، وهو رقم أعلى بكثير عن نسبة النمو المحرز في كثير من البلدان الافريقية. ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لصالح التنمية في افريقيا. وأضاف أن برنامج العمل المعتمد في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في افريقيا، الذي قام اليابان بتنظيمه بالتعاون مع الأمم المتحدة، يشجع البلدان الافريقية على اتخاذ مبادرات من أجل تنميتها الخاصة ويقترح تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين آسيا وافريقيا. ويشارك اليابان في كثير من المشاريع الأقاليمية في إطار برنامج العمل هذا.

٩٩ - ومن وجهة نظر الأمن البشري، تتطلب البلدان النامية غير الساحلية أيضا اهتماما خاصاً. ولهذا يرحب اليابان بالدعوة لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تُكرس لهذه البلدان وباجتماع الخبراء الحكوميين بشأن التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر والبلدان المانحة. وفي هذا السياق، لا بد من ملاحظة أن السنة الجارية تمثل آخر سنة من العقد الدولي للوقاية من الكوارث الطبيعية. وما زال المجتمع الدولي كما تدل على ذلك الزلازل والإعصارات الحديثة وبما كبدته من المآسي، غير مستعد لمواجهة مثل هذه الكوارث

الطبيعية الكبيرة. ولهذا يجب مضاعفة الجهود للتخفيف من الآم السكان المتضررين. ويعتزم اليابان من جهته المشاركة في هذه الجهود بنشاط.

١٠٠ - وختم كلمته يقول أن حالات الطوارئ الإنسانية مثل المذابح الكبيرة وإزاحة السكان تحظى من المجتمع الدولي باهتمام أكبر مما تحظى به المسائل الأخرى مثل الفقر والتغيرات المناخية، التي لها أثر مضر على الأمن البشري. وفي حين أن حالة الطوارئ الإنسانية تتطلب العمل السريع، فإنه من المهم أيضا العمل دون هوادة على تحسين الظروف التي تؤثر في الأمن البشري.

١٠١ - **السيد شارما** (الهند): قال مستعرضا الحالة الاقتصادية في العالم، أن العولمة والتحرر الاقتصادي والتقدم التكنولوجي السريع يبدو أنه سيفتح أمام البشرية آفاق تغييرات تاريخية كبيرة. وأن هذه التغييرات ستتيح إمكانات جديدة لتحسين مستويات المعيشة وكفالة مستقبل ألمع للملايين من الأشخاص الذين يتخبطون في الفقر والتخلف الاقتصادي نتيجة لمشاركة أكبر من البلدان النامية في نمو الاقتصاد العالمي. غير أن واقع الاقتصاد العالمي عام ١٩٩٩ يدل على واقع يختلف عن ذلك تماماً. وقد تحققت فعلا خطوات تقدم ملموسة في آواخر الثمانينات وبداية التسعينات، ولاسيما من حيث نسب النمو الباهرة في بعض البلدان النامية في مجال التبادلات التجارية والإنتاجية العالمية وتدفق رؤوس الأموال. ولكن إذا كانت العولمة قد أتاحت فعلا إمكانات جديدة على صعيد التجارة والتكنولوجيات والاستثمارات والاتصالات، للبلدان التي كانت في وضع يسمح لها باستغلال هذه الإمكانات، فإن الظهور الجديد للأزمات المالية وعدم الاستقرار قد أدى ليس إلى تراجع التنمية والازدهار فحسب ولكن أيضا إلى تشكيك أكبر في أسس العولمة نفسها. والغريب في الأمر أن تلك الأزمات مست البلدان النامية التي كانت هي التي ستدل بالضبط على فضائل العولمة. وتجنبت هذه الأزمات البلدان الصناعية بل أفادتها بسبب سقوط أسعار المنتجات الأساسية وهروب رؤوس الأموال والتصدير بأسعار منخفضة. وعلى الرغم من أن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم والتقرير بشأن التجارة والتنمية يظهران بعض علامات الانتعاش في السنة الجارية، فإن هذا التقرير يشير أيضا إلى أن عودة الاستقرار لا يجب أن تفسر تفسيرا خاطئا أو أن تسدل ستارا يطمس المشاكل الهيكلية الملازمة للعولمة، والتي تحتاج إلى حلول مناسبة لتكييف عملية العولمة مع احتياجات الغالبية الكبرى من البلدان النامية.

١٠٢ - وينبغي للجنة، في نظر وفد الهند، أن تركز اهتمامها على الميادين الأربعة الكبرى خلال الدورة الحالية: التجارة، والتدفقات المالية وتمويل التنمية، والعلم والتكنولوجيا، والبيئة. وفيما يخص التجارة يرى الوفد الهندي أنه من الضروري إعادة النظر في طريقة سير النظام التجاري الدولي بنظرة انتقادية أكثر. وتعترف الهند بفوائد جولة أوروغواي وخاصة بإنشاء النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد تنظيمية غير أنه يساوره القلق بسبب عدم تطبيق الاتفاقات بالروح التي ألهمت تلك الاتفاقات وبسبب أن اتجاهات التحرر التي نتجت عنها لم تساهم في التعجيل بتنمية البلدان النامية. والشاهد على ذلك المعاملة التفاضلية المطبقة على المنتجات وعلى القطاعات التي تهم هذه البلدان ولاسيما قطاعات الزراعة والنسيج وتنقل الأشخاص. وأشار ممثل الهند إلى أن هناك تباينا بين الخطوات التي تمت في اتجاه تجارة السلع والخدمات وهما قطاعان يهمان البلدان المتقدمة النمو، والحواجز القائمة أما تجارة خدمات اليد العاملة والبضائع التي تعتمد بشدة على اليد العاملة التي تنتجها عموما البلدان النامية.

١٠٣ - وأردف يقول أن النمو السريع لأسواق رؤوس الأموال وتحرر المال يشكلان جانبا آخر أساسيا من جوانب العولمة الذي ينبغي استنادا إلى التوقعات أن يوفر حلاً نهائيا لمشاكل نقص الموارد الذي تعاني منه البلدان النامية تقليديا. بيد أن هذه التوقعات لم تتحقق. وتبيّن عدة عوامل أن من الضروري إصلاح النظام المالي الدولي، وهذه العوامل هي تركيز التدفقات في عدد من البلدان أو في عدد صغير من القطاعات، واختلال حاد في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل والآثار السلبية لهذه التدفقات، والتفاوت بين التقنيات التي تستخدمها الأوساط المالية والترتيبات التنظيمية القائمة، الخ. والمحادثات الجارية حاليا بشأن الشروع المحتمل في جولة جديدة من المفاوضات التجارية وإصلاح النظام المالي الدولي المرتبط بمؤسسات بريتون وودز، تتيح للجنة فرصة ممتازة لمعالجة المسائل التي تثيرها العولمة.

١٠٤ - ومضى يقول أن تقرير الفريق العامل المعني بتمويل التنمية سيحتل مكانا جوهريا في أعمال اللجنة في هذه الدورة. وأشار المتحدث في هذا الصدد، إلى أن ولاية الفريق كانت إعداد توصيات بشأن اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى يكرس لتمويل التنمية، يعقد عام ٢٠٠١. وقدم الفريق توصيات تتعلق ببرنامج عمل تفصيلي يتناول مختلف جوانب تمويل التنمية، وطرق تحضير الاجتماع والاجتماع نفسه. وينبغي للجنة أن تركز في الأشهر القادمة اهتمامها على عملية التحضير، بما في ذلك الطرق المناسبة لمشاركة الأطراف المعنية، التي تكفل معالجة ضافية للمسائل المطروحة وتؤدي إلى اجتماع على مستوى القمة أو إلى مؤتمر.

١٠٥ - ومن الضروري فيما يخص العلم والتكنولوجيا استغلال نتائج الاكتشافات العلمية والتقنية الجديدة من أجل الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية العاجلة. وأعرب ممثل الهند عن استنكاره لفشل تحقيق ذلك حتى الآن. وقال أن الكثير من رجال الاقتصاد قد أشاروا إلى الكيفية التي يمكن بواسطتها العمل بصورة واقعية للتوفيق بين الجوانب المرتبطة بالعرض والطلب في البحث عن الربح. وينبغي للجنة أن تدرس هذه المسألة عن كثب.

١٠٦ - وأشار المتحدث إلى أن الجمعية العامة اعتمدت في دورتها الثالثة والخمسين لأول مرة قرارا بشأن العولمة والاعتماد المتبادل، الأمر الذي أدى إلى إدراج بند محدد مكرس لهذه المسألة في جدول أعمال اللجنة. وهو يأمل أن يسمح ذلك بمباشرة مناقشة وتقييم في الأمم المتحدة لمختلف جوانب الاقتصادات الكلية والعولمة وبوجه خاص ما يترتب عن ذلك للبلدان النامية من آثار. ووجه ممثل الهند ملخّصا كلمته التي وزع نصها الكامل على الوفود، الانتباه إلى الأولويات المتعلقة بالعولمة والبيئة المشار إليها في هذه الوثيقة.

١٠٧ - وختم كلمته يقول انه يجب على الأمم المتحدة عموما واللجنة خصوصا الحث بحزم على الاهتمامات المرتبطة بالتنمية، ولاسيما في مطلع الألفية الجديدة. وبذلك فقط تستطيع المنظمة تأكيد أهميتها ومصداقيتها في نظر الغالبية الكبرى من البشرية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٥.

- - - - -